

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض
أ. فيلالى طارق
جامعة جيلالى ليايس - سيدي بلعباس (الجزائر)

Abstract :

The objective of this study is to investigate the dependence of Jordanian commercial banks on the qualitative and quantitative information in undertaking the process of credit risk analysis in order to rationalize the credit decision making process.

To achieve this objective data were collected through the distribution of 130 questionnaires to the staff of commercial banks operating in Jordan. Only 114 questionnaires have been subjected to the process of statistical analysis using SPSS¹, where they applying the method of factor analysis to reduce the variables number of the study, in addition to the use of descriptive statistical techniques and methods of analysis of variance.

Keywords: Analysis of credit risk - the quantitative and qualitative information - lending decision - the commercial banks of Jordan.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء درجة اعتماد المصارف التجارية الأردنية على المعلومات النوعية والكمية عند قيامها بعملية تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار سليم. لتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع 130 إستبانة على موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن والتي بلغ عددها 22 بنكا. ثم إخضاع الاستبانات المسترجعة و عددها 114 إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (spss) حيث تم تطبيق أسلوب التحليل العاملي (factor analysis) من أجل تقليص المتغيرات والوصول إلى مجموعة من المتغيرات خاصة بعينة الدراسة كما تمت الاستعانة بالتحليل الوصفي وتحليل التباين لبلوغ الأهداف المسطرة. الكلمات الدالة: تحليل مخاطر الائتمان - المعلومات الكمية والنوعية - قرار الإقراض - البنوك التجارية الأردنية.

مقدمة: تلعب البنوك التجارية دورا مهما في عملية تجميع و توجيه المدخرات الوطنية بما يتلاءم و متطلبات النمو الاقتصادي، إذ تتأتى أهمية هذا الدور من خلال عملها كوسيط مالي بين وحدات الفائض المالي (surplus units)، و وحدات العجز المالي (deficit units). و قد تزايدت أهمية دور القطاع المصرفي في الأردن لغياب دور سوق رأس المال في توفير متطلبات التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي للشركات الأردنية، و يعود ذلك إلى طبيعة و خصائص هذا السوق التي لم تجعل منه بديلا ناجحا للقطاع المصرفي الأردني بالرغم من الإجراءات الحكومية لتطوير هذا السوق و تفعيل دوره في الاقتصاد الأردني (زريقات، 2009).

في ظل تطبيق الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي و التحرير المالي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، شهد القطاع المصرفي في هذا البلد تطورا ملحوظا تمثل في ارتفاع أعداد المصارف و تزايد فروعها، كما ارتفع إجمالي ما تقدمه البنوك التجارية من تسهيلات ائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية من 4546.5 مليون دينار في نهاية سنة 2000¹ إلى 14451.4² مليون دينار في نهاية 2010.

إن تغير الأوضاع في المنطقة و على المستوى العالمي، بدءا بتزايد حالة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة بعد احتلال العراق و تعثر عملية السلام وقيام العديد من الثورات الشعبية في البلدان العربية إضافة إلى ظهور الأزمة المالية، دفعت المصارف بصفة عامة و الأردنية على وجه الخصوص إلى الرفع من مستوى الأمان بما يضمن سلامة معاملاتها المالية، حفاظا على حقوق المودعين و المساهمين على حد سواء.

¹ جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي سنة 2000، ص 30.

² جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي 2000-2010، ص 36.

هذا الأمر تطلب الاعتماد على طرق علمية في تحليل وتقييم مخاطر الائتمان والتحوط ضدها بهدف التقليل من احتمالية تعثر البنوك و الوقوع بالتالي في مواجهة مشاكل الديون التي تؤثر سلبا على سلامة الوضع المالي لها.

كما دلت تداعيات الأزمة المالية في الوقت الراهن مع تزايد إفلاس العديد من البنوك و الأعمال على المستوى العالم، على هشاشة النظام المالي الدولي، مما يؤكد على حاجة المؤسسات المالية بوجه عام والبنوك على الخصوص التخطيط السليم لنشاطاتها المالية خاصة تلك التي ترتبط بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها بما يتلاءم مع المعايير والإجراءات المطبقة لمنح تلك التسهيلات وطرق تقييمها ومتابعتها.

وعليه أوضحت السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك في مجال التسهيلات لائتمانية تتمثل في كيفية إدارة المخاطر لما لتعثر المؤسسات المانحة للقروض من انعكاسات سلبية على قيمتها السوقية في أسواق رأس المال إضافة لضياع حقوق المودعين.

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجتها لهذا الموضوع الهام بالنسبة للبنوك خصوصا، في ظل الأوضاع المتأزمة عالميا و تداعياتها على اقتصاديات الدول كافة، إلى إبراز قصور البنوك في تقييم مخاطر القروض الممنوحة و طرق التكيف معها و تطور الطرق المتبعة في تقييم تلك المخاطر.

من جانب آخر، تعود أهمية الموضوع كذلك إلى الإشكالية التي طرحها الانفتاح الاقتصادي في الأردن، من خلال رفع القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة و دخول البنوك الأجنبية إليه، مما جعل البنوك المحلية تواجه منافسة و تحديات جديدة. هذا الواقع الجديد خلق حاجة إضافية لدى البنوك المحلية، لدراسة

القروض الممنوحة من قبلها من أجل الحفاظ على سلامة مركزها المالي في ظل المنافسة بشكل يحقق لها حصة في سوق المال و المساهمة في تفعيل الاقتصاد الوطني. من هذا التقديم سنحاول إيضاح ما هي درجة اعتماد البنوك التجارية العاملة في الأردن على تحليل مخاطر الائتمان عند اتخاذ قرارات الإقراض و هل تستخدم المعلومات النوعية أكثر من الكمية أم العكس، و هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة و بين درجة استخدام المعلومات النوعية و الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى تلك البنوك، و أخيرا هل يمكن اقتراح نموذج عملي لتحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية.

تقوم الدراسة قبل الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة، بصياغة أربعة فرضيات رئيسية تتعلق في الغالب بدرجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم، وجاءت الفرضيات على الشكل التالي:

- تستخدم البنوك التجارية العاملة في الأردن المعلومات النوعية والكمية في عملية تحليل مخاطر الائتمان بدرجة قليلة أثناء اتخاذها للقرار الائتماني.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أهمية المعلومات النوعية أو المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك المذكورة.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) و درجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

لقد تناول عدد لا بأس به من الباحثين والمؤلفين موضوع تحليل مخاطر الائتمان في البنوك، ولا يكاد يخلو كتاب في إدارة البنوك من التطرق إلى هذا الموضوع أو جانب من جوانبه، إلا أن الدراسات الميدانية المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان تتسم بالندرة خصوصا في الدول النامية. فبالرغم من محاولات هذه الدول التحول التدريجي إلى اقتصاديات السوق (Market-Based Financial System)، إلا أنها لا تزال في المراحل الأولى من عملية التحول ، خصوصا بعدما كشفت الأزمة المالية الأخيرة عن تعثر العديد من الدول الليبرالية، وعليه لا تزال العديد من الدول النامية تتبع أنظمة اقتصادية تقليدية غير منفتحة (Bank-based Financial System).

نظرا لاختلاف طبيعة النظام المالي في الدول المتقدمة عن الدول النامية من حيث مستوى الرقابة والشفافية والتطور والمنافسة، سنطرق في البداية لكيفية معالجة الدول النامية لعملية تحليل وتقييم مخاطر الائتمان ثم نرجع على بعض الدراسات الخاصة بالموضوع في الدول المتقدمة.

فيما يخص الدول النامية و في دراسة للعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، حاول معلا وظاهر (1999) البحث عن نموذج مناسب لأهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي يجب أن تأخذها إدارة المصارف الأردنية بعين الاعتبار عند منح الائتمان، وبالشكل الذي يساعدها على توظيف أموالها بأحسن الوسائل وأقل المخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى أن اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية يعتمد على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية

والإدارية والقانونية بالإضافة لمعايير أخرى مثل مركزية المخاطر للعميل ومشروعية الغرض من التسهيلات، وأن درجة استخدام هذه العوامل تختلف طبقاً لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية. فقد كانت العوامل القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها. بينما حظيت المعايير المالية والمحاسبية بالمرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالمعايير الأخرى، على الرغم من أهميتها في قياس ملاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

كما بينت دراسة أخرى لحالة المصرف الصناعي السوري أنجرو (2007)، التعرف على الأسس والمعايير التي يعتمد عليها هذا المصرف لاتخاذ قرار الإقراض ومحاولة مقارنتها بالمعايير المتعارف عليها عالمياً في هذا المجال، حيث توصلت إلى أن هذا الأخير لا يعتمد على نظام موضوعي وفَعَال لتصنيف مخاطر الائتمان وأنه لا يشترط على مقدمي طلبات الإقراض أرفاق طلباتهم بقوائم مالية (ميزانية، قائمة الدخل، قائمة تدفق نقدي) خاضعة للتدقيق من قبل محاسب قانوني وعلى مدار عدة فترات محاسبية، كما أنه لا يقوم بطلب أية بيانات أو معلومات دورية عن العملاء ولهذا لا يستطيع المصرف متابعتهم بعد منحهم القروض والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرضون لها، مما يؤكد غياب استراتيجيات إدارة المخاطر.

في دراسة أخرى ركزت على مدى استخدام الهيئات المقرضة في بوتسوانا للمعلومات المالية في عملية اتخاذ قرار الإقراض، توصل Sethibe (2007) إلى أن الهيئات المقرضة على اختلاف أنواعها تلجأ إلى استخدام المعلومات المالية المستخرجة من التقارير المالية السنوية للشركات المقرضة بدرجة أكبر، مقارنة مع مصادر المعلومات الأخرى عند اتخاذ قرارات الإقراض، كما دلت النتائج أيضاً على

أن قوائم الدخل الخاصة بالشركات المقترضة تعد من أكثر مصادر المعلومات المالية المستخدمة في هذه العملية.

أما في قطاع البنوك التجارية اليمنية وفي دراسة أخرى المقطري (2010) هدفت إلى تقييم مخاطر عملاء الائتمان عن طريق استخدام معلومات مالية وغير مالية. توصلت الدراسة إلى أن البنوك اليمنية تقوم باستخدام المعلومات المالية وغير المالية عند تقييم مخاطر عملاء الائتمان المصرفي بدرجة متوسطة، كما أوضحت أيضا أن البنوك العاملة في اليمن تعطي للمعلومات غير المالية أهمية أكبر من المعلومات المالية عند تقييم مخاطر عملاء الائتمان المصرفي.

خلافًا للدول النامية، فالدول المتقدمة ونظرا لطبيعتها أنظمتها المالية المتحررة، ودرجة الرقابة والشفافية والمنافسة العالية، حاولت وضع سياستها واتخاذ قراراتها المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية بناء على دراسات عملية قائمة على نماذج قياسية يتم من خلالها التنبؤ والتقييم المستمر لمؤسساتها المالية والنقدية وعليه نجد عددا لا بأس به من الدراسات العملية حول الموضوع حيث نجد العديد من الباحثين الذين تطرقوا لمخاطر القروض، من بينهم Al. Grunert et (2005) الذي حاول إظهار دور العوامل غير المالية في التصنيفات الائتمانية الداخلية على مستوى البنوك الألمانية، حيث توصل إلى بناء نموذج رياضي يتسم بدرجة عالية من الدقة في تصنيف الائتمان الداخلي، باستعمال البيانات المالية وغير المالية. كما بين الباحث أيضا أن المزج بين العوامل المالية وغير المالية يضمن درجة عالية من الدقة في التنبؤ بتعرض الشركات المقترضة.

من جهة أخرى قام Salpina (2009) بإجراء دراسة كانت الغاية منها تقييم إدارات مخاطر الائتمان على مستوى المصارف التجارية العاملة في دول البلطيق

وذلك راجع إلى التطور السريع الذي شاهده المصارف التجارية العاملة في تلك المنطقة (ليتوانيا، لاتفيا، استونيا) في الآونة الأخيرة، خصوصا فيما يتعلق باستقرار المصارف وتطور الطرق المستعملة في تقييم وإدارة مخاطر الائتمان من طرف هذه الأخيرة، وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن البنوك التجارية العاملة في دول البلطيق تعتمد كثيرا على تحليل مخاطر الائتمان أثناء اتخاذها لقرار منح الإقراض كما بين الباحث أن المعلومات النوعية تعتبر واحدة من أهم الأدوات المستعملة في عملية التحليل الائتماني، وتوصل أيضا إلى أن أكبر كمية من المدفوعات المتأخرة كانت في البنوك العاملة في لاتفيا حيث بلغت في سنة 2008 ما يقارب 15 % من محفظة الائتمان وغالبية المدفوعات المتأخرة تتركز في القروض العقارية.

أما Chiang (2010) فقد قام بإجراء دراسة هدفت إلى استكشاف وفهم تصور البنوك التجارية لعملية الإقراض للمقاولين في هونج كونج حيث حاول الباحث معرفة العوامل التي تساعد المصارف التجارية العاملة في هونج كونج على اتخاذ قرارات الإقراض لفائدة المقاولين، حيث حاول تحديد المتغيرات التي تشكل معايير التقييم حيث قام في البداية بمحصّر مجموعة من العوامل المالية وغير المالية اعتمادا على بعض الدراسات ثم طبقها على مجموعة من المقترضين، وقد توصل إلى تشكيل نموذج خاص بتقييم المقترضين حسب المتغيرات التي افترضها سابقا من أجل مساعدة المصارف على اتخاذ قرار الإقراض من عدمه. كما توصل أيضا إلى نتيجة مفادها أن سياسات الإقراض المتبعة من طرف المصارف العاملة في هونج كونج هي نفسها المستعملة في مختلف المصارف الكبرى في مختلف أنحاء العالم (سياسات متعارف عليها دوليا).

في دراسة أخرى قام Gumparthi (2010) بتصميم وتطوير نموذج لتنقيط الائتمان وذلك من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية (قطاع صناعة السيارات) في الهند، حيث افترض إمكانية تصنيف الشركات الصناعية المقترضة إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة جدارتها الائتمانية: شركات ذات درجة مخاطرة منخفضة، متوسطة وعالية، وقد اعتمد الباحث على مجموعة من العوامل المالية وغير المالية في بناءه لنموذج الدراسة (28 عامل) والذي طبق على عينة من الشركات الصناعية الهندية المتخصصة في صناعة لواحق السيارات والتي بلغ عددها 70 شركة صناعية، وقد توصل إلى بناء نموذج خاص بالدراسة يتميز بدرجة عالية من الدقة في تصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية الهندية حيث بلغت درجة دقة هذا الأخير 90%، وقد اختلفت الأوزان النسبية للعوامل المالية وغير المالية الداخلة في بناء النموذج الرياضي، حيث حاز كل عامل على نسبة محددة في تصنيف الشركات المقترضة، وتوصل أيضا إلى أن العوامل غير المالية تعتبر من أكثر العوامل أهمية في تصنيف الشركات المقترضة.

إضافة للدراسات السابقة الذكر، تقترح دراستنا الأخذ بعين الاعتبار مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في الأردن على المعلومات النوعية (العناصر الخمسة للتحليل الائتماني) إضافة إلى المعلومات الكمية (النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية الخاصة بالشركات المقترضة) أثناء اتخاذ القرار الائتماني. في حين اقتصرنا بعض الدراسات على المعلومات النوعية فقط في عملية تحليل المخاطر الائتمانية، بينما اعتمدت دراسات أخرى على المعلومات الكمية (المالية) فقط مع إهمال المعلومات النوعية. كما تختلف هذه الدراسة عن سابقتها من ناحية العينة المستهدفة التي تمثلت في مجموع البنوك التجارية العاملة في الأردن (محلية وأجنبية) عكس أغلب

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض طارق

الدراسات التي استهدفت البنوك المحلية فقط. في الأخير تحاول الدراسة اقتراح نموذج عملي لتحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية انطلاقاً من المتغيرات النوعية والكمية التي تمت الإشارة إليها، عن طريق استخدام أسلوب التحليل العاملي.

للولوج في هذا الموضوع، قمنا باختيار الفرضية الأولى و المتمثلة في استخدام البنوك التجارية العاملة في الأردن المعلومات النوعية والكمية في عملية تحليل مخاطر الائتمان بدرجة قليلة أثناء اتخاذها للقرار الائتماني. لفحص هذه الفرضية، تم الاعتماد على مقاييس التربة المركزية كالتوسطات الحسابية ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لفقرات المعلومات النوعية والكمية الداخلة في عملية تحليل مخاطر الائتمان، حيث يوضح الجدول رقم (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعلومات النوعية والكمية: جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

نوع المعلومات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعلومات النوعية	4.3439	0.1095
المعلومات الكمية	4.0825	0.0921

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss. يتضح لنا من خلال نتائج الجدول رقم (1) أن البنوك التجارية العاملة في الأردن تستخدم المعلومات النوعية والكمية الداخلة في تحليل مخاطر الائتمان بدرجة كبيرة جداً في اتخاذ القرار الائتماني، وقد تبين ذلك من خلال احتساب المتوسطات الحسابية لكل من المعلومات النوعية والكمية والتي بلغت قيمها 4.3439 و 4.0825 على التوالي، في حين بلغت الانحرافات المعيارية للمعلومات النوعية والكمية

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طارق

0.1095 و 0.0921 هذا يدل على وجود اتساق كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة.

كما تم الاعتماد أيضا على اختبار **T-test** للعينة الواحدة لتعزيز النتائج المتوصل إليها، حيث يوضح الجدول رقم (2) قيم (t)، ومستوى دلالتها (**sig.2-tailed**)، عند مستوى استخدام قليل، لتحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ القرار الائتماني. جدول رقم (2): اختبار **T-test** للعينة الواحدة لدرجة استخدام تحليل مخاطر الائتمان على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

نوع المعلومات	قيمة t	مستوى الدلالة	متوسط الفرق بين المتغير والقيمة المفترضة.
المعلومات النوعية	40.4389	0.000	2.3439
المعلومات الكمية	33.9084	0.000	2.0825

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال **spss**.

فإذا كان مستوى دلالة قيم (t) أقل من 0.05، يمكننا رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبذلك فإن البنوك التجارية العاملة في الأردن تستعمل تحليل مخاطر الائتمان (المعلومات النوعية والمعلومات الكمية) بدرجة كبيرة في اتخاذ القرار الائتماني.

أما الفرضية الثانية المختارة فتركز على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أهمية المعلومات النوعية أو المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن".

ل طرح الفرضية الثانية، تم استعمال الاختبار الإحصائي للعينات المزدوجة (**paired sample T-test**)، وذلك لأغراض المقارنة بين أهمية المعلومات النوعية أو الكمية في عملية تحليل مخاطر القروض من طرف البنوك التجارية العاملة في الأردن، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج عملية التحليل.

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض طارق

جدول رقم (3): الاختبار الإحصائي للعينات المزدوجة لمقارنة أهمية المعلومات النوعية أو الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

نوع المعلومات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة t	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ثنائية 1 م - م ك	0.4789	0.0843	0.0946	4.8956	113	0.0266

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستعمال spss.

حسب نتائج الجدول رقم(3) نلاحظ أن مستوى دلالة قيم t (sig.2-tailed)، كان أقل من 0.05، وكانت قيمة t المحسوبة (4.8956) أكبر من قيمة t الجدولية (1.9812) عند درجات حرية 113 وبمستوى ثقة 95%، وبذلك سيتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة حيث نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%، بين أهمية المعلومات النوعية أو الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

هذه النتائج تشير إلى أن البنوك التجارية العاملة في الأردن تعتبر المعلومات النوعية أكثر أهمية من المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وهذا ما توضحه المتوسطات الحسابية المبينة في الجدول رقم (1)، فالمتوسط الحسابي للمعلومات النوعية بلغ (4.3439)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للمعلومات الكمية (4.0825).

بالاعتماد على الفرضية الثالثة والتي تقوم على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

من أجل تحقيق هذه الفرضية، تم استعمال تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتحديد التباين بين إجابات أفراد العينة وفقاً لخصائصهم الديموغرافية

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض طارق

وعلاقة ذلك بدرجة استخدام وأهمية المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

إن اختبار تحليل التباين الأحادي و هو اختبار معلمي للتوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة، وهذا بالنسبة للمعلومات النوعية والكمية على السواء. و يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة للمعلومات النوعية.

جدول رقم (4): تحليل التباين الأحادي بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمعلومات النوعية.

الخصائص	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2	0.7058	0.8875	0.515
	داخل المجموعات	111	47.9815		
المجموع		113	48.6873		
التخصص العلمي.	بين المجموعات	4	1.9314	1.089	0.471
	داخل المجموعات	109	46.756		
المجموع		113	48.6874		
عدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي	بين المجموعات	3	2.7567	2.0822	0.286
	داخل المجموعات	110	45.9305		
المجموع		113	48.6872		
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	3	1.4663	1.1231	0.423
	داخل المجموعات	110	47.2208		
المجموع		113	48.6871		

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (4) يتضح أن تحليل التباين الأحادي لم يشير إلى وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث كانت مستويات الدلالة الخاصة بقيم F (0.515)، (0.471، 0.286، و 0.423) أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). وبذلك سيتم

قبول الفرضية العدمية، التي تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

أما نتائج اختبار التباين الأحادي بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، فجاءت موضحة في الجدول رقم (5) حيث لم يشير هذا الاختبار إلى وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت مستويات الدلالة الخاصة بقيم F (0.428، 0.403، 0.437، 0.433) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، لهذا سيتم قبول الفرضية العدمية، التي تؤكد على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

جدول رقم (5): تحليل التباين الأحادي بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمعلومات الكمية.

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض
طارق

الخصائص	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2	1.0435	1.1452	0.428
	داخل المجموعات	111	51.7457		
المجموع		113	52.7892		
التخصص العلمي.	بين المجموعات	4	2.683	1.3929	0.403
	داخل المجموعات	109	50.1061		
المجموع		113	52.7891		
عدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي	بين المجموعات	3	1.5481	1.1362	0.437
	داخل المجموعات	110	51.2411		
المجموع		113	52.7892		
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	3	1.5619	1.1025	0.433
	داخل المجموعات	110	51.2272		
المجموع		113	52.7891		

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

في حين تعتبر الفرضية الرابعة أنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) و درجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني".

بما أن الدراسة اشتملت البنوك التجارية العاملة في الأردن باختلاف جنسيتها (محلية أو أجنبية)، فكان من اللازم تحديد مصادر الاختلاف بين إجابات عينة الدراسة حول درجة أهمية واستخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، لذلك قد جرى تقسيم عينة الدراسة المتمثلة في البنوك التجارية العاملة في الأردن حسب معيار الجنسية إلى قسمين: بنوك محلية وأخرى أجنبية، وتم استعمال تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) من أجل اختبار هذه الفرضية،

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طارق

وهذا بالنسبة للمعلومات النوعية والكمية على السواء، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج عملية تحليل التباين بالنسبة للمعلومات النوعية.

جدول رقم (6): تحليل التباين الأحادي بين جنسية البنك و درجة استخدام المعلومات النوعية في اتخاذ القرار الائتماني.

المعيار	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جنسية البنك	بين المجموعات	1	0.3148	0.6512	0.548
	داخل المجموعات	112	48.3726		
المجموع		113	48.6874		

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (6) يتضح أن تحليل التباين الأحادي لم يشر الى وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) ودرجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وذلك عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث كان مستوى دلالة قيمة F (0.548) أكبر من مستوى دلالة 5%. بذلك سيتم قبول الفرضية العدمية، التي تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) و درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

جدول رقم (7): تحليل التباين الأحادي بين جنسية البنك و درجة استخدام المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

المعيار	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جنسية البنك	بين المجموعات	1	0.6119	1.4143	0.481
	داخل المجموعات	112	52.1772		
المجموع		113	52.7891		

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

أما فيما يخص نتائج تحليل التباين الأحادي بين جنسية البنك والمعلومات الكمية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار الائتماني، فيمكننا الاطلاع عليها من خلال الجدول رقم (7) حيث كان مستوى دلالة قيمة $F(0.481)$ أكبر من مستوى دلالة 5%، وعليه سيتم قبول الفرضية العدمية، التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) و درجة استخدام المعلومات الكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

التحليل العاملي:

يعتبر التحليل العاملي واحدا من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات، المتعلقة بظاهرة الدراسة، حيث يبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط حيث يحول مجموعة من المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة التي لا ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطا عاليا (Kim and Mueller, 1978). يهدف الباحث من وراء تطبيق هذا الأسلوب إلى وضع نموذجين عمليين مقترحين لتحليل مخاطر الائتمان، انطلاقا من التكوين الأصلي (التقسيم النظري) الذي تم بناءه بالاعتماد على مجموعة من أدبيات الدراسة غير المترابطة (inconsistent literature).

اعتمد الباحث في بناء النموذج الأول على التكوين النظري الذي يضم مجموعة من المعلومات النوعية المتمثلة في: شخصية العميل، الضمانات المقدمة من طرف العميل، رأسمال العميل، مقدرة العميل، الظروف الخارجية، عوامل أخرى، من أجل الوصول إلى نموذج عملي مقترح، متعلق بالمعلومات النوعية الداخلة في تحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية (البنوك التجارية العاملة في الأردن)، بينما اعتمد في بناء النموذج الثاني على التكوين النظري الذي يضم مجموعة من

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الاقراض طارق

المعلومات الكمية المتمثلة في: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق، من أجل الوصول إلى نموذج عملي مقترح متعلق بالمعلومات الكمية الداخلة في تحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية (البنوك التجارية العاملة في الأردن)، وقد قام الباحث قبل إجراء عملية التحليل العاملي بفحص درجة ارتباط المتغيرات بعضها ببعض حيث يفترض حذف المتغيرات التي ترتبط مع بعضها ارتباطا عاليا (Field, 2005).

رغم أن الارتباط المتعدد (Multicollinearity) لا يعتبر مشكلة عند إجراء عملية التحليل العاملي إلا أنه من المهم تجنب الارتباط المتعدد المطلق (Perfect Multicollinearity) أي الحالة التي تكون فيها المتغيرات مرتبطة فيما بينها بدرجة عالية حيث يفوق معامل الارتباط 0.9 (Kennedy, 1998).

و يمكن اختبار الارتباط المتعدد لمصفوفة ما من خلال احتساب المحدد الخاص بها (The Determinant of R-Matrix)، وقد بلغ محدد مصفوفة المتغيرات النوعية 0.034، في حين بلغ محدد مصفوفة المتغيرات الكمية 0.003، حيث يعتبر ذلك مقبولا إحصائيا طالما فاقت قيمة المحدد القيمة اللازمة، والتي تقدر ب 0.00001 (Field, 2005).

لذلك تم التأكد من عدم وجود متغيرات مرتبطة فيما بينها بدرجة عالية وبالتالي لن يتم في هذه المرحلة حذف أي بند من بنود الاستبانة.

و يمثل الجدول رقم (1) من الملحق (أ) والجدول رقم (1) من الملحق (ب) اختبار KMO (Kaiser-Meyer-Olkin) الذي يفحص مدى كفاية عينة الدراسة لإجراء عملية التحليل العاملي، إضافة إلى اختبار Bartlett's الذي يفحص مدى ملائمة عينة الدراسة لإجراء عملية التحليل العاملي.

في دراستنا بلغت قيمة KMO لدى المتغيرات النوعية والمتغيرات الكمية 0.679 و0.668 على التوالي والتي تقع في نطاق القيم الجيدة ($KMO > 0.5$) ، بينما كانت قيمة اختبار Bartlett's ذات دلالة إحصائية عالية ($p < 0.05$)، بذلك فقد تم التأكد من توفر الشروط الملائمة لإجراء عملية التحليل العاملي.

و قد تم الاعتماد على أسلوب المكونات الرئيسية (Principal components) في استخلاص العوامل المستخدمة في الدراسة، كما تم الاعتماد على معيار الجذر الكامن (Eigenvalue) في عملية إبقاء العوامل التي تخضع لعملية التحليل العاملي، وباستخدام هذا المعيار يتم الاحتفاظ فقط بالمكونات ذات القيمة الأكبر من واحد صحيح (1) لتخضع لمزيد من التحليل (Field, 2005).

تجدر الإشارة إلى انه قد تم إخفاء عرض القيم المطلقة للتشبعات (Factor Loading) التي تقل عن 0.5 في حالة المتغيرات النوعية والكمية على حد سواء، وذلك تماشياً مع حجم عينة الدراسة، إضافة إلى أن الرسم البياني (scree plot) المبين في الشكل 1 من الملحقين (أ) ، (ب) لا يقوم بإظهار نقطة الانعطاف بشكل واضح نظراً لصغر حجم عينة الدراسة نسبياً، إذ تظهر هذه الأخيرة بشكل واضح في حالة عينة تفوق 300 حالة، و بذلك تم استيفاء الشروط اللازمة قبل إجراء عملية التحليل العاملي، حيث تم فحص مدى كفاية وملائمة بيانات الدراسة لإجراء هذا النوع من التحليل.

1. عملية التحليل العاملي للمتغيرات النوعية:

أظهرت نتائج عملية التحليل بالنسبة للبيانات النوعية والمبينة في الجداول (2)، (3) من الملحق (أ) حذف خمسة أسئلة من أصل 19 سؤالاً، فقد اعتمد الباحث في عملية حذف الأسئلة على معيار كفاية العينة (Measures of Sampling

(Adequacy)، فطرات تغيرات ملحوظة على التكوين الأصلي (النظري) حيث انخفض عدد المتغيرات النوعية من ستة متغيرات الى خمسة فقط، فتم استخلاص العوامل التي كانت قيم الجذور الكامنة فيها أكبر من واحد صحيح (1)، وتم اهمال المتغيرات الأخرى التي لا تحقق الحد الأدنى لقيمة الجذور الكامنة، و يمثل الجدول (3) من الملحق (أ) نسب التباين المفسرة، ويمكن تلخيص أهم نتائج عملية التحليل العاملي بالنسبة للعوامل النوعية في الجدول التالي:

جدول رقم (8): نتائج عملية التحليل العاملي بالنسبة للعوامل النوعية.

العوامل قبل اجراء عملية التحليل العاملي		العوامل بعد اجراء عملية التحليل العاملي	
العامل	المتغيرات	العامل	المتغيرات
شخصية العميل	س1، س2، س3، س4، س5.	مصادفة العميل	س3، س11، س17، س18، س19.
الضمانات	س6، س7، س8، س9، س10.	شخصية العميل	س1، س2.
رأسمال العميل	س11.	الظروف الخارجية	س15، س16.
مقدرة العميل	س12، س13، س14.	الضمانات	س6، س7.
الظروف الخارجية	س15، س16.	مقدرة العميل	س12، س13، س14.
عوامل أخرى	س17، س18، س19.	* -س- سوال	

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل العاملي باستعمال spss.

أسفرت عملية استخلاص العوامل الخمسة بعد عملية تدوير قيم الجذور الكامنة التي فاقت قيمتها واحد صحيح (1)، عن مساهمة قيم هذه العوامل مجتمعة في التباين الكلي للعينة بنسبة 64.746%، بينما بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الأول 2.519 حيث تفسر تباينات هذا العامل 17.994% من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل الذي يحوز الأهمية النسبية العليا في النموذج المقترح الأسئلة التالية: س3 " معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى"، س11 " معرفة مدى مساهمة طالب القرض في قيمة المشروع الممول"، س17 " معرفة نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة فيه"، س18 " الزيادة الميدانية لمنشأة

العميل"، س19 " معرفة غرض العميل من الحصول على القرض"، وقد ارتأى الباحث تسمية هذا العامل بمصادقية العميل. أما قيمة الجذور الكامنة للعامل الثاني فقد بلغت 1.803 وهي تفسر تباينات هذا العامل 12.877% من التباين الكلي حيث مثل هذا العامل شخصية العميل، في حين بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الثالث 1.709 وهي تفسر تباينات هذا العامل 12.210% من التباين الكلي وقد تم تسمية هذا العامل بالظروف الخارجية المحيطة بعملية الاقراض. و قد بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الرابع 1.673 وهي تفسر تباينات هذا العامل 11.951% من التباين الكلي في حين سمي هذا العامل بالضمانات المقدمة من طرف العميل. وأخيرا بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الخامس 1.360 وهي تفسر تباينات هذا العامل 9.714% من التباين الكلي والذي سمي بمقدرة العميل.

بعبارة أخرى فقد تم الابقاء على أربعة عوامل فقط من التكوين الأصلي (قبل اجراء التحليل العاملي) والتي تمثلت في شخصية العميل، الظروف الخارجية المحيطة بعملية الائتمان، الضمانات المقدمة من طرف العميل، ومقدرة العميل، إضافة الى ظهور عامل جديد يحوز على الأهمية النسبية العليا، من بين العوامل الأخرى، تم تسميته "مصادقية العميل".

اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد اجراء التحليل العاملي على المعلومات انوعية: تم احتساب معاملات ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" للعوامل الخمسة التي تم استخراجها انطلاقا من التكوين النظري، والتي بلغت 0.75، 0.615، 0.723، 0.642، 0.603، على التوالي وقد فاقت قيم المعاملات المحسوبة القيمة المتبولة احصائيا 0.600 (Sekar, 2003)، و هي قيم مرتفعة وجيدة من الناحية

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طارق

الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات العوامل المستخرجة.

2. عملية التحليل العاملي للمتغيرات الكمية:

أما بالنسبة لعملية التحليل العاملي الخاص بالمتغيرات الكمية فقد أظهرت النتائج (أنظر الجداول (3)، (4) من الملحق (ب)، حذف 14 سؤالاً من أصل 32 سؤالاً حيث اعتمد الباحث على معيار كفاية العينة Measures of Sampling Adequacy)، (في عملية حذف الأسئلة)، حيث طرأت عدة تغيرات على التكوين الأصلي (النظري)، في حين ارتفع عدد المتغيرات الكمية من خمسة متغيرات في التكوين النظري إلى ستة متغيرات في التكوين العملي المقترح حيث تم استخلاص العوامل التي كانت قيم الجذور الكامنة فيها أكبر من واحد صحيح (1)، وتم إهمال المتغيرات الأخرى التي لا تحقق الحد الأدنى لقيمة الجذور الكامنة، إلا أن ترتيب العوامل والمتغيرات الداخلة في تكوين هذه الأخيرة تغيرت بصفة كبيرة حيث يلخص الجدول رقم (9) أهم نتائج عملية التحليل العاملي بالنسبة للعوامل الكمية:

جدول رقم (9): نتائج عملية التحليل العاملي بالنسبة للعوامل الكمية.

العوامل قبل عملية التحليل العاملي		العوامل بعد عملية التحليل العاملي	
المتغيرات	العامل	المتغيرات	العامل
س19، س20، س21، س22، س23، س24.	نسب السيولة	س43، س44، س45، س46.	نسب السوق
س25، س26، س27، س28، س29، س30، س31، س32.	نسب الربحية	س33، س34، س35.	نسب النشاط
س33، س34، س35، س36، س37.	نسب النشاط	س23، س24.	نسب السيولة
س38، س39، س40، س41، س42.	نسب المديونية	س29، س36، س47، س48.	نسب الملاءة
س43، س44، س45، س46، س47، س48.	نسب السوق	س31، س32.	نسب الربحية

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طارق

س 49، س 50.		
*س = سؤال	نسب الأداء	س 25، س 26، س 28.

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل العاملي باستعمال spss.

أسفرت عملية استخلاص العوامل الناتجة عن عملية تدوير قيم الجذور الكامنة التي فاقت قيمتها واحد صحيح (1)، عن مساهمة قيم هذه العوامل مجتمعة في التباين الكلي للعينة بنسبة 67.228%، بينما بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الأول 2.770 حيث تفسر تباينات هذا العامل 15.387% من التباين الكلي والذي تم تسميته بنسب السوق. أما قيمة الجذور الكامنة للعامل الثاني فقد بلغت 2.457 حيث تفسر تباينات هذا العامل 13.652% من التباين الكلي وقد سمي هذا العامل بنسب النشاط، في حين بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الثالث والذي سمي بنسب السيولة 1.831 بحيث تفسر تباينات هذا العامل 10.175% من التباين الكلي. وقد بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الرابع 1.830 حيث تفسر تباينات هذا العامل 10.167% من التباين الكلي، حيث ضم هذا العامل الجديد الأسئلة التالية: "نسبة الأرباح غير الموزعة إلى صافي الربح"، "التدفق النقدي الى اجمالي المطلوبات"، "هامش اجمالي الربح"، "فترة سداد الذمم الدائنة" وقد ارتأى الباحث تسمية هذا العامل بنسب الملاءة (Solvency Ratios). أما قيمة الجذور الكامنة للعامل الخامس والذي تمثل في نسب الربحية فقد بلغت 1.631 حيث تفسر تباينات هذا العامل 9.061% من التباين الكلي، وأخيرا فقد بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل السادس 1.582 حيث تفسر تباينات هذا العامل 8.786% من التباين الكلي. في حين ضم هذا العامل الأسئلة التالية: معدل العائد على الاستثمار"، "معدل العائد على حقوق المساهمين"، "القوة الايرادية للمشروع"،

وقد ارتأى الباحث تسمية هذا العامل بنسب الأداء (Performance Ratios) أنظر الجدول (2) من الملحق (ب).

من خلال بيانات الجدول يمكن أن نلاحظ بقاء أربعة عوامل من التكوين الأصلي (قبل إجراء التحليل العاملي) والتي تمثلت في نسب السوق، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب السيولة، في حين يلاحظ اختفاء العامل الخامس الذي مثل نسب المديونية في التكوين الأصلي، ونلاحظ ظهور عاملين جديدين في النموذج العملي المقترح، ارتأى الباحث تسميتهما بنسب الملاءة، ونسب الأداء على التوالي.

اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد إجراء التحليل العاملي على المعلومات الكمية:

تم احتساب معاملات ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" للعوامل الستة التي تم استخراجها انطلاقاً من التكوين النظري بعد إجراء عملية التحليل العاملي على مجموعة المعلومات الكمية، والتي بلغت 0.819، 0.707، 0.611، 0.633، 0.664، 0.666 على التوالي وقد فاقت قيم المعاملات المحسوبة القيمة المقبولة احصائياً 0.600 (Sekaran, 2003, p311)، وهي قيم مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات العوامل المستخرجة.

في الأخير يؤكد الباحث على أنه ينبغي معاملة هذه النتائج بحذر بسبب القيود التالية:

- افتقار أدبيات الدراسة الى تعريف واضح وموحد لتحليل مخاطر الائتمان والى تحديد المعلومات الداخلة في تكوينه، بالتالي تم الاعتماد على أسلوب التحليل

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طارق

العاملية لتحديد مجموعة من المتغيرات، خاصة بعينة الدراسة في ظل غياب نظرية مسبقة.

- تم بناء التكوين النظري للدراسة القائم على مجموعة المعلومات النوعية والكمية انطلاقاً من مجموعة من أدبيات الدراسة غير مترابطة فيما بينها.
- اعتمدت نتائج الدراسة على البيانات التي تم جمعها من خلال توزيع استبانة، وبالتالي هناك احتمال وجود تحيز في اجابات أفراد عينة الدراسة، مما قد يؤثر على صحة هذه النتائج.
- يعتبر التحليل العاملية أسلوباً احصائياً يعتمد على الذاتية، تتغير نتائجه باختلاف المعايير المتبعة في عملية التحليل، فمثلاً اختلاف طريقة استخلاص العوامل، وطريقة تدوير العوامل، وطريقة إظهار العوامل قد تؤثر على النتائج المحصل عليها، وسيتم تلخيص المعايير التي اتبعها الباحث أثناء قيامه بعملية التحليل العاملية في الجدول التالي:

جدول رقم (10): معايير التحليل العاملية المستخدمة في الدراسة:

البند	نوع الاختبار	المعيار	المرجع
مدى ملائمة البيانات لإجراء التحليل العاملية.	1. اختبار Kaiser-MO (Meyer-Olkin) للملائمة العينة. 2. اختبار Bartlett's.	1. أكبر من 0.5. 2. $P < 0.05$.	Field, 2005.
طريقة استخلاص العوامل.	أسلوب المكونات الرئيسية (Principal components).		De vaus, 2002.
تحديد عدد العوامل التي يتم الإبقاء عليها.	معيار الجذر الكامن (Eigenvalue)	الجذر الكامن ≥ 1 .	Field, 2005.
طريقة تدوير العوامل.	Varimax method.		Pallant, 2005.

من خلال ما تقدم نستخلص النتائج التالية:

- دلت الدراسة على أن البنوك التجارية التي مثلت عينة الدراسة تستخدم تحليل مخاطر القروض في عملية اتخاذ القرار الائتماني بدرجة عالية جدا وهذا ما أكدته نتائج احتساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة. وقد جاءت نتائج الدراسة مشابهة للعديد من نتائج الدراسات المماثلة، كدراسة (معلا وظاهر، 1999) التي توصلت إلى أن إدارات المصارف الأردنية تعتمد بدرجة عالية على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية والإدارية في اتخاذ القرار الائتماني، إضافة إلى دراسة (Kim 2008) الذي توصل إلى أن استخدام البيانات المالية يعتبر هاما في عملية اتخاذ قرارات الاقراض على مستوى البنوك التجارية العاملة في منطقة جنوب كاليفورنيا على اختلاف حجمها.
- كما أشارت كذلك إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين أهمية المعلومات النوعية أو الكمية في عملية تحليل مخاطر القروض على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن، حيث حازت المعلومات النوعية على أهمية أكبر من نظيرها وفق اجابات عينة الدراسة، وهذا الأمر راجع حسب رأي الباحث إلى عدم التزام الشركات بتدقيق قوائمها المالية عند مدقق خارجي، وهذا ما يجعلها ذات مصداقية ضعيفة، كما يمكن أن يعزى ذلك أيضا إلى غياب الكوادر المصرفية المتخصصة في عملية تحليل القوائم المالية، ما يجعل البنوك تفضل اللجوء إلى المعلومات النوعية، أكثر من المعلومات الكمية في عملية تحديد أهلية العملاء للحصول على القروض، وهذا يدل على ضرورة اخضاع موظفي الدوائر الائتمانية على مستوى البنوك الأردنية إلى دورات تدريبية ترفع من مستوى الكفاءة لديهم لغايات التحليل السليم لمخاطر الائتمان.

- كما بيّنت عدم وجود أي علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الوظيفية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.
- وبيّنت أيضا عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جنسية البنك (محلي، أجنبي) ودرجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، مما يؤكد عدم وجود أية اختلافات بين البنوك التجارية المحلية أو الأجنبية، من حيث درجة استخدام المعلومات النوعية والكمية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وقد يعزى ذلك الى انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية، وما ترتب عليه من الزامية تطبيق البنوك التجارية الأردنية للمعايير الدولية لرفع مستوى الثقة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، اضافة الى ارتفاع النسبة الملكية الأجنبية في البنوك المحلية بعد اجراءات التحرر المالي ورفع الأردن لكافة القيود عن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.
- أشارت نتائج عملية تحليل البيانات بالاعتماد على أسلوب التحليل العامل، الى اقضاء نسب المديونية من المعلومات الكمية المستعملة في عملية تحليل مخاطر القروض، وتعتبر هذه النتيجة منطقية نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي لا يشجع الشركات على الاعتماد على الدين للاعبارات الضريبية اذ لا يستفيد من هذا النظام إلا الشركات الراجعة (زريقات، 2009). اضافة الى انخفاض مستوى الرفع المالي في الأردن، نظرا لغياب سوق سندات وتأثر السياسات الائتمانية بظروف السياسة النقدية، وعليه فان أثر نسب المديونية لا يظهر بشكل واضح إلا عند مستويات كبيرة من الرفع المالي ما يؤدي الى ارتفاع مستوى مخاطر

الافلاس (Bankruptcy Risk) التي تواجهها الشركات الأمر الذي لا ينبغي تجاهله من قبل الجهة مانحة القرض (زريقات، 2009).

على ضوء النتائج السالفة يمكن تقديم بعض المقترحات التي يرى الباحث ضرورة اعتمادها لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن لأهميتها في مجال تحليل وتقييم مخاطر الائتمان مما يساهم في رفع مستوى الأمان. بما يتفق وأهداف البنوك بالمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين، ورفع مستوى الثقة بالقطاع المصرفي بما يشكل مناخ جذاب للاستثمارات الأجنبية و الإقليمية ومن بين هذه المقترحات:

- على البنوك التجارية العاملة في الأردن الاهتمام بكل أشكال المعلومات النوعية والمتمثلة أساسا في العناصر الخمسة للتحليل الائتماني، عند اتخاذها للقرار الائتماني، وخصوصا دراسة رأسمال العميل، ودراسة مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة.

- اعطاء أهمية أكثر لنسب المديونية الخاصة بالشركات المقترضة وبالذات لتلك الشركات التي تواجه مستويات مرتفعة من المديونية إذ يمكن الاستدلال من خلالها على مستوى مخاطر الافلاس (Bankruptcy Risk).

- القيام بتدقيق القوائم المالية التي تقدمها الشركات المقترضة من قبل مدقق قانوني معتمد لدى المصرف والتأكد من صحتها قبل الاعتماد عليها في عملية تحليل مخاطر القروض.

- التقييد بالتطبيق الفعلي للضوابط اللازمة لعملية منح القروض، والالتزام بسياستها الائتمانية، وتعليمات البنك المركزي عند اتخاذ القرار الائتماني، والابتعاد قدر الامكان عن الأسس الذاتية في عملية منح الائتمان.

- تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته، والتأكد من استغلال أموال القروض واستخدامها في المجالات التي اتفق عليها مع البنوك.
- ضرورة توافر الكوادر البشرية المصرفية المتخصصة القادرة على اجراء عملية تحليل مخاطر القروض بصفة سليمة، والعمل على برمجة دورات تدريبية بصفة دورية بهدف اعداد الموظفين و اكسابهم الخبرة التي تمكنهم من تحليل مختلف أنواع المعلومات من أجل اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة وتجنب مشكلة الدبون المتعثرة.
- العمل على انشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تقوم بالحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالشركات، وتقوم بعملية تحليلها ونشرها، وهذا لمساعدة البنوك والمؤسسات المقرضة في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في عملية اتخاذ القرار الائتماني.
- تطبيق أسلوب التحليل العملي في بيئات مشاهة للبيئة الأردنية من أجل وضع نموذج لتحليل مخاطر الائتمان.
- الاعتماد على متغيرات نوعية وكمية أكثر من التي استعملها الباحث من أجل التوصل الى نموذج لتحليل مخاطر الائتمان، أكثر دقة وأكثر قابلية للتعميم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أنجرو، إيمان. (2007)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً). رسالة ماجستير. جامعة تشرين، سوريا.

- جمعية البنوك في الأردن، (التقرير السنوي 2000)، اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي (2000 - 2010)، اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن.
- جودة، محفوظ. (2008)، التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- معلا، ناجي وظاهر، أحمد. (1999)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية العدد (2)، المجلد (26)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المقطري، هارون. (2010)، استخدام المعلومات المالية وغير المالية لتقييم مخاطر عملاء الائتمان في قطاع البنوك: حالة دراسية عن اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Chiang, Y. and Cheng, E. (2010). Revealing bank lending decisions for contractors in Hong Kong. *International Journal of Project Management*. 1(1):113-121.
- De Vaus, D.A. (2002) Surveys in Social Research, 5th Edition. Sydney: Allen and Unwin.
- Field, A. (2005). **Discovering Statistics using SPSS**. 2nd Edition. Sage Publication, London.
- Grunert, J., Norden, L. and Weber, M. (2005). The role of non financial factors in internal credit ratings. *Journal of Banking & Finance*. 29 (2005): 509-531.
- Gumparathi, S. and Manickavasagam, V. (2010). Credit Scoring Model for Auto Ancillary Sector. *International Journal of Innovation, Management and Technology*. 1(4): 362-373.
- Kennedy, P. (1998). A Guide to Econometrics. 4th ed. Oxford: Blackwell.
- Kim, N. (2008). Financial Statements and Lending Decision by Large Banks and Small Banks. *International Review of Business Research Papers*. 4(4): 199-207.
- Kim, J., Mueller, C. (1978). Factor analysis statistical methods and practical issues. Newbury Park: Sage Publications.
- Pallant, J. (2005). SPSS survival manual, Maidenhead: Open University Press.
- Salpina, J. and Jakusonoka, I. (2009). An Assessment and Management of Credit Risk in Baltic States' Banks. *Journal of Business Management*. 1 (5): 93-100.
- Sekaran, U. (2003). Research Methods for Business, 4th edition, John Wiley & sons Inc, New York, USA.
- Sethibe, A., Kitindi, E. and Magembe, B. (2007). Lending Decision Making and Financial Information: The usefulness of Corporate Annual Reports to Lenders in Botswana. *The International Journal of Applied Economics and Finance*.
- Zurigat, Ziad. (2009). Pecking Order Theory, Trade-Off Theory and Determinants of Capital Structure: Empirical Evidence from Jordan. PhD thesis. School of Management and Languages, Heriot-Watt University, GB.